**المحاضرة 4: الديموقراطية والتنوع العرقي والديني والثقافي** **من إعداد الأستاذة: موفق سهام**

**المحور الأول: الديموقراطية.**

**أولا: مفهوم الديمقراطيّة:**

**تعريف الديمقراطية لغةً:** تعتبر كلمة الديمقراطية (بالإنجليزية (Democracy :كلمةً يونانيةً تتكوّن من مقطعين؛ المقطع الأول (Demos) ويعني الناس أو الشعب، والمقطع الثاني (kratein) ويعني الحُكم، وبذلك يشير مفهوم الديمقراطية لغةً إلى حُكم الشعب أو حُكم الأغلبية.

**تعريف الديمقراطية اصطلاحاً :** تُعرّف الديمقراطية اصطلاحاً بأنّها نظام الحُكم، حيث تكون السلطة العليا بيد الشعب، الذي يمارس سلطاته بشكلٍ مباشرٍ، أو عن طريق مجموعة من الأشخاص يتمّ انتخابهم لتمثيل الشّعب بالاعتماد على عمليةٍ انتخابيّةٍ حرةٍ، حيث ترفض الديمقراطية جعل السلطة كاملةً ومُركّزة في شخصٍ واحد، أو على مجموعة من الأشخاص كالحكم الدكتاتوري.

وقد عرّفها الرئيس أبراهام لينكون بأنها "حكم الشعب، من قبل الشعب، ومن أجل الشعب"،

وفي العصر الحالي أصبح نظام الحكم الديموقراطي هو النظام المفضل للحكم في جميع المجتمعات، ويرجع ذلك إلى إمكانية أفراد المجتمع التعبير عن خياراتهم اتجاه كل من إدارة الحكم العام في البلاد، توزيع الموارد....الخ.

**ثانيا: أنواع الديموقراطية:**

- **الديمقراطية المُباشرة:** وتُعرف باسم الديمقراطية النقيّة حيث يقوم الشعب بذات نفسه على التصويت على القرارات الحكومية مثل المصادقة على القوانين أو رفضها، وتُعدّ من أنواع الديمقراطية النادرة نظراً لصعوبة جمع جميع الأفراد في مكان واحد، لذا عادةً ما تكون في المُجتمعات الصغيرة، مثل: أثينا القديمة.
- **الديمقراطية النيابية:** وتتمّ من خلال قيام أفراد الشعب بانتخاب أعضاء للحكومة من أجل أن يقوموا بالنيابة عنهم في اتخاذ القرارات، حيث يقوم هؤلاء النُواب بالتصويت على قرارات الحكومة، ويُعدّ هذا النوع من أنواع الديمقراطية الشائعة؛ فأغلب دُول العالم تعيش في ظلها.

**ثالثا: خصائص الديموقراطية:**

تتميّز المجتمعات التي تطبّق نظام الحكم الديمقراطيّ بعددٍ من المزايا، أهمّها:

- ✓ **إعداد مواطنين صالحين:** تعد الديمقراطية نظاماً سياسياً مثالياً، يهدف لإعداد مواطنين صالحين من خلال توفير بيئةٍ مثاليةٍ تساعد على اكتساب الصفات الحميدة، وتنمية شخصية إيجابية، كما يوفّر النظام الديمقراطي مجالاً كبيراً للأفراد لمعرفة حقوقهم وواجباتهم كاملةً.
- ✓ **حماية مصلحة المواطنين:** وهذا من خلال منحهم الحق في التصويت لمن سيمثلونهم في الحكومة، وذلك ضمن مختلف القضايا سواءً السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، وحمايتهم من تطبيق قرارات لا يوافقون عليها.

- ✓ **تحقيق المساواة:** تتعامل الدولة الديمقراطية مع جميع مواطنيها بشكلٍ متساوٍ، وتضمن لهم حقوقهم السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، كما تحقّق العدالة والمساواة أمام القانون، وتمنع التمييز بين الأفراد، بسبب اختلاف الديّن، أو الطبقة، أو الجنس، أو غيرها من الأمور.
- ✓ **منع احتكار السلطة:** تمارس الحكومة صلاحيّتها ضمن فترةٍ معينةٍ، بحيث يتمّ التأكّد من أنّ سياسات الحكومة تسير بما فيه صالح الشعب.
- ✓ **استقرار الحكومة والتزامها بالمسؤولية:** يتم انتخاب الحكومة في ظلّ الديمقراطية عن طريق الانتخاب، الأمر الذي يجعل الحكومة المُنتخبة أكثر مسؤولية، بحيث يؤدي أفرادها واجباتهم على أكمل وجه، هذا فضلاً عن أنّ مناقشة القضايا، والمشاكل المختلفة، ودراستها يساهم في اتّخاذ القرارات المناسبة، ممّا يُنتج حكومةً فعّالةً، وثابتةً، ومستقرّةً.
- ✓ **تعزيز التغيير:** يُساعد النظام الديمقراطيّ وصول المواطنين لمرحلة الرضا من خلال مشاركتهم في اختيار الحكومات، وإمكانية تغييرها.
- ✓ **تنمية الوعي السياسي للشعب:** عند إجراء الانتخابات يقترح المرشحون والأحزاب السياسية برامج وسياسات، تُنشَر عبر وسائل الاتصال المتنوعة، من أجل كسب تأييد المواطنين، ممّا يزيد من الوعي السياسيّ لديهم.

**رابعا: مساوئ الديمقراطية:** بالرغم من مزايا النظام الديمقراطي إلّا أنّ هناك بعض المساوئ التي قد تنتج عند تطبيق الديمقراطية، وهي:

- ✓ يحتاج إصدار القرارات وتنفيذها في النظام الديمقراطيّ، وصياغة القوانين إلى وقتٍ طويلٍ مقارنةً مع الأنظمة التي تتّخذ القرارات وتنفّذها دون الحاجة للتّصويت.
- ✓ يُمكن إضاعة الكثير من الأموال من أجل دعم الحملات الانتخابية، ويزداد الأمر سوءاً عند تولّي أفراد غير مسؤولين مراكز السلطة، يساهمون في خسائر المال العام دون الاهتمام بمصلحة الوطن.
- ✓ يركّز النّظام الديمقراطيّ على توفير عددٍ كبيرٍ من الخدمات دون الاهتمام بجودتها في بعض الأحيان، فضلاً عن أنّ توفير الخدمات قد يتمّ بشكل غير عادل بين الفقراء والأغنياء.
- ✓ قد يتم ممارسة أمور غير أخلاقية من قِبل المرشحين للحصول على نسب عالية من الأصوات، كإساءة استخدام المال للحصول على أصوات أكثر، أو استخدام القوة للتأثير على الشعب، أو تشويه صورة أحد المرشحين والأحزاب المنافسة. لتحقيق مصالحهم الشخصيّة دون الاهتمام بمصلحة المواطنين.

**خامسا: أهداف الديمقراطية** : تهدف الديمقراطية إلى الآتي:

- ✓ تحقيق المساواة بين جميع المواطنين عند تحقيق مصالحهم، وأخذ آرائهم بعين الاعتبار دون الانحياز لأحد.
- ✓ حماية الحريات العامة بمختلف أنواعها وحقوق الإنسان.
- ✓ تطبيق النظام الديمقراطيّ يُساعد على استبعاد أنظمة الحكم الدكتاتورية والاستبدادية، ويغني عن تطبيقها في المجتمعات.
- ✓ حكم الشعب نفسه بنفسه، فالديموقراطية تتيح للشعب إمكانية اختيار حكومته، وبالتالي فان مدى رضاه عن الحكومة يرتبط باختياره، لأنه هو صاحب القرار في هذا الاختيار.

- ✓ تحقيق مبادىء الحرية والعدالة والمساواة.
- ✓ تحقيق الأمن الشخصي والاجتماعي والاقتصادي.
- ✓ ترسيخ قيم الصدق والأمانة والتعايش السلمي.
- ✓ مشاركة الشعب في اتخاذ القرار.
- ✓ احترام المال العام والمحافظة عليه.
- ✓ احترام حقوق الانسان.
- ✓ للديمقراطية قوة هائلة في تحريك المجتمعات الإنسانية. فهي أرضية خصبة لكي يعي الناس مكانتهم وحقوقهم وواجباتهم وتحقيق مصيرهم.
- ✓ تجعل من الحرية عاملا مشتركا لكافة المواطنين.
- ✓ تقوي قناعة المواطنين لتفعيلها والدفاع عنها وإلزام الحكام بها.
- ✓ ترفع الخوف عن قلوب الناس بسبب وعيهم بحقوقهم ومراقبتهم للحكام.
- ✓ ترسخ كرامة الناس وتنمي استقلاليتهم ونضوج تفكيرهم وسلوكهم الاجتماعي.
- ✓ توجد توازنا بين الحكومة والمعارضة.
- ✓ تفسح مجالا واسعا للجميع للنقاش الحر والاتجاه إلى العقل لإقناع الآخر .
- ✓ تفتح آفاقا جديدة للإبداع في كثير من المجالات لإيجاد حلول أكثر ملاءمة.
- ✓ تدير الصراع السياسي والاجتماعي بشكل سلمي.
- ✓ تعطي الناس فرصا أكبر للتأثير على مجريات الأحداث وليساهموا بالحياة العامة عن طريق العمل السياسي والمدني وعن طريق وسائل النشر والاتصالات الحديثة المتاحة في المجتمع
- ✓ توجد آلية واضحة لتطبيق مفهوم السلطة وممارستها في كافة مستويات العلاقات الإنسانية.
- ✓ تجعل من الشعب في نفس الوقت حاكم ومحكوم.

**المحور الثاني: التنوع العرقي والديني والثقافي.**

**أولا: مفهوم التنوع العرقي والديني والثقافي:**

يعني العرق وجود جماعة بشرية ينحدر أفرادها من ذات الأصل، بينما تعرف الجماعات العرقية على أنها: (تجمع بشري يشترك أفراده في بعض المقومات الفيزيقية "كوحدة الأصل" أو الثقافية "كوحدة اللغة" ، أو الدين ، أو التاريخ ، أو غيرها من المقومات الثقافية الأخرى، وعليه فالتنوع الثقافي يدل على وجود مجموعات بشرية داخل الدولة الواحدة تختلف في أصلها و لغتها و دينها و تقاليدها.

بينما يعبّر التنوع الديني عن وجود عدّة توجهات دينية في المجتمع الواحد مع تقبّلها وتشجيع التعايش السلمي بينها. أمّا التنوع الثقافي، فهو يعبّر عن الجماعات الصغيرة التي تعيش ضمن مجتمع أكبر وتحتفظ بهويّاتها الثقافية، وقيمها وممارساتها حيث يتمّ تقبل هذه الممارسات والقيم من قبل الثقافة السائدة مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ ثقافة الأقلية لا تتعارض مع قانون الدولة ونظامها.

**ثانيا: خصائص المجتمعات متعددة الثقافات والأعراق والديانات** : تكمن أهمية التنوع الثقافي بأن المجتمعات متعددة الثقافات تتميز بوجود أشخاص من مختلف الأديان، و القوميات، والأعراق والجنسيات، والذين يعيشون مع بعضهم

البعض في نفس المجتمع، وتتشابه أو تختلف خصائص كل جماعة عن الجماعات الأخرى، وفيما يأتي أبرز خصائص المجتمعات متعددة الثقافات:

- ✓ يحتفظ الأشخاص بطريقة حياتهم الخاصة بهم، بالإضافة إلى عاداتهم وتقاليدهم التي تميزهم عن غيرهم، والتي يتفاخرون بها، ويحتفلون بها مع أشباههم ثقافيا، أو من الممكن أن ينقلونها ويتشاركونها مع الأشخاص الآخرين المختلفين عنهم ثقافيا.
- ✓ الثقافات المتعددة في مجتمع ما، من الممكن أن تفوق الثقافة الأصلية لذلك المجتمع.
- ✓ يسهل التعرف على ثقافة كل شخص من لون بشرته، او دينه، أو معتقداته.
- ✓ أفراد الثقافات المختلفة غالبا ما يعيشون في سلام في نفس النظام،
- ✓ بعض الأحيان يمكن أن يؤدي التنوع الثقافي إلى التسبب في الخلافات، والكراهية، والعنف بين الأفراد بسبب العنصرية.
- ✓ التنوع الثقافي يساعد في الوصول إلى الأهداف عن طريق توطيد العلاقات بين الأشخاص المختلفين ثقافياً، وتعاونهم وعملهم مع بعضهم البعض.

**ثالثا: تأثير التنوع العرقي والديني والثقافي على السياسة:**

تقسّم التعددية العرقِيّة البلدان مما يعقد السياسة ويجعل من الحكومات المحلية والوطنية تحاول إرضاء كل المجموعات العرقية في بلدانها، وكذلك يحاول العديد من السياسيين إيجاد التوازن بين الهويات العرقيّة داخل بلدهم وهوية البلد ككل، وتلعب القومية كذلك دوراً كبيراً في هذه النقاشات السياسية، الأحزاب العرقِيّة في هذه المناطق المتعددة الأعراق ليست معادية للدولة ولكن بالعكس هي تسعى للحصول على أقصى قدر من السلطة داخل هذا البلد، وتواجه العديد من الدول متعددة العِرقيّة هذه المعضلة بقراراتها السياسية.

**رابعا: دور الديموقراطية في إدارة التنوع العرقي والثقافي والديني.**

يعتبر التعدد العرقي واللغوي والديني والثقافي من الظواهر الإنسانية المعهودة التي تتقاسمها العدد من المجتمعات ( وجود الأكراد في سوريا والعراق وتركيا، الطوارق في النيجر والمالي)، ففي القارة الإفريقية تتعايش حوالي 2200 عرقية متميزة بلغتها وثقافتها، وفي أسيا توجد أكثر من 2000 عرق متباين في اللغة والدين والعادات والتقاليد، وقد أكدت التجارب والممارسات الميدانية أن درجة انصهار وتعايش مختلف الأجناس داخل المجتمع الواحد يتوقف على طبيعة التعامل الذي تسلكه السلطات السياسية والاجتماعية نحوها، فعدم تطبيق العدالة والحرية والديموقراطية يحرض مختلف مكونات المجتمع نحو الانغلاق على المحيط العام، والبحث عن مشاريع بديلة خاصة بها، مما يفضي إلى مظاهر الصراع والاضطراب والتعصب والانقسام، فيما التشبث بقيم العدالة والديموقراطية يكرس الوحدة الوطنية ويدفع نحو التعايش والاندماج.

كما أن التهميش والإقصاء التي يمكن أن يطال احد مكونات المجتمع ، سيؤدي حتما إلى تدهور التضامن الداخلي وتهديد حياة المجتمع، والتسبب في بروز أزمات اجتماعية وسياسية، تستثمر أيضا من قبل بعض القوى الخارجية المترصدة، في شكل مؤامرات قد تعصف بالاستقرار الداخلي للدول الضعيفة، وتعتبر المنطقة العربية ( لبنان، دول المغرب العربي، العراقــ السودان) من ضمن أكثر الأقطار حاجة إلى استثمار هذا التعدد لتقوية كيان المجتمع والدولة عبر مقاربة أكثر عدالة وديموقراطية.

وبالتالي يمكن القول بأن " الديموقراطية" تستند إلى فكرة اقتسام السلطة مابين الجماعات الثقافية فى مجتمع ما على أساس المساواة والعدالة الثقافيتين والاعتراف رسميا بكون تلك الجماعات متمايزة ثقافيا ومن ثم تطبيق ذلك عمليا من خلال سياسات معينة تميل إلى مساعدة تلك الجماعات والتعزيز من تمايز كل منها ثقافيا، كما تتعامل الدولة الديمقراطية مع جميع مواطنيها بشكلٍ متساوٍ، وتضمن لهم حقوقهم السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، كما تحقّق العدالة والمساواة أمام القانون، وتمنع التمييز بين الأفراد، بسبب اختلاف الديّن، أو الطبقة، أو الجنس، أو غيرها من الأمور.